المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث المجازي

خـلود سليمــان سـلمان المطرفي (*)

المقدمة

تعبر المطابقة بين عنصرين من عناصر الجملة من أبرز الظواهر النحوية التي يشيع ظهورها في كلام العرب وأمثالهم وأشعارهم، حتى في لغة القرآن بمختلف قراءاته، وفي السنة النبوية المطهرة، فهذه القضية من أخطر القضايا في اللغة، وقد أخذت موقعها في التدريس والتصنيف، وقد أكد الدارسون على أهمية المطابقة بين مكونات الجمل وعناصرها المختلفة ، فعدمها يؤدي إلى عدم وضوح المعنى، ومن الجمل التي تشغل فيها قضية المطابقة في الجملة الفعلية المطابقة بين الفعل والفاعل في المؤنث المجازي، حيث إن المؤنث المجازي من الأسماء التي درس العلماء مدى مطابقة الفعل للفاعل المؤنث المجازي، وتعتبر المطابقة من أحد أهم طرق أمن اللبس النحوي؛ فهي التي تحدد المعنى النحوي ضمن الكثير من فصول النحو؛ حيث إنه من الممكن القول إن التطابق يعد إحدى الطرق التي تصنعها اللغة لضمان حماية اللغة من اللبس في الكثير من أبواب النحو، فالتطابق يشمل أبواب الإعراب، العدد، والمذكر والمؤنث، وغيرها من حالات التطابق، وعدمها، ولقد دار الخلاف بين العلماء في هذه القضية، ولذلك فإن هذه القضية من الأهمية بمكان، ولخطورة هذه القضية جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: " المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث المجازي".

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١-شيوع المطابقة بين الفعل والفاعل في لغة العرب، والقرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة.

٢-اهتم العلماء في القديم والحديث بدراسة مطابقة الفعل للفاعل المؤنث المجازي.

٣-الحاجة إلى بيان موقف العلماء من تلك القضية والراجح فيها.

٤-شاع بين الدارسين أن المؤنث المجازي إذا أسند إليه الفعل يجوز فيه التأنيث والتذكير فقط.

(*) معيد / جامعة طيبة كلية المجتمع قسم العلوم الانسانية وآدابها – المملكة العربية السعودية.

٥- تمثل المطابقة أحد أهم عناصر وضوح الجملة، فهي لا تقل شأنًا عن غيرها من مكونات التركيب اللغوي والنحوي للجملة، ومع ذلك نجد كثيرا من العدول عن المطابقة والترخص فيها، وهي كثيرة في القرآن وفي الشعر العربي القديم والحديث.

أهداف البحث:

١-بيان مفهوم المطابقة لغة واصطلاحاً.

٢-الوقوف على مفهوم الفعل والفاعل عند علماء اللغة.

٣-بيان مفهوم المؤنث المجازي.

٤-الوقوف على أقوال العلماء في مطابقة الفعل للفاعل للمؤنث المجازي.

٥-ذكر أمثلة تطبيقية لمطابقة الفعل للفاعل المؤنث المجازي.

مشكلة الدراسة:

قضية مطابقة الفعل للفاعل المؤنث المجازي قضية مهمة شغلت أذهان العلماء في القديم والحديث، ودار الخلاف بينهم في هذه القضية، فاضطلعت الدراسات بفرض الفروض لحلها، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم المطابقة لغة واصطلاحاً؟

٢- ما هو مفهوم الفعل والفاعل عند علماء اللغة؟

٣- ما هو المؤنث المجازي؟

٤- ما هي أقوال العلماء في مطابقة الفعل للفاعل للمؤنث المجازي؟

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

الصفدي، ميادة أحمد، المؤنث المجازي في العربية ومقابلته بنماذج من العبرية: دراسة تحليلية مقاربة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٢م.

تهدف الدراسة إلى بيان التأنيث المجازي عند الساميين، وأثر التشكيل اللفظي في تحديد جنس اللفظة، والتطور الدلالي، والمؤنث المجازي بين المادي والمعنوي، والتذكير والتأنيث في السياق القرآني، والألفاظ المنتقلة بين العربية والعبرية في التذكير والتأنيث.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١-وجود تقارب بين العربية والعبرية في الألفاظ التي يؤنثونها.
٢-الدلالة وتطورها تؤثر في مسألة الجنس.
٣-يؤثر الجانب المادي والمعني في التأنيث والتذكير.

الدراسة الثانية:

الشريوفي، عيسى بن عودة، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠٠١م.

تهدف الدراسة إلى بيان تصورات المتكلمين التي تحدد على ضوئها ملابسات الجنس، والتنوع اللغوي، وأهم العوامل المؤثرة على التذكير والتأنيث، ووجود ألفاظ يكن استخدامها في التذكير والتأنيث، والسبب وراء جواز التذكير والتأنيث مع مؤنث المجازي.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١-النزعة التقعيدية الصارمة التي تعاملت بها الدراسات القديمة مع النتاج اللغوي أهملت بعض الخصوصيات الهامة المرتبطة بمسألة الجنس في اللغة.
٢-ترتبط قضية التذكير والتأنيث مع المؤنث المجازي بما قيل من أصيلة المذكر وفرعية المؤنث، لكن هذه القضية لا تقدم تفسيراً دقيقاً لهذه الظاهرة.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

على الرغم من مساهمة الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، إلا أن الدراسة الحالية تميزت بتركيزها على قضية المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث المجازي.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات، التي تتعلق بموضوع المطابقة بين الفعل والفاعل المؤنث المجازي، من أجل الوصول إلى نتائج حيادية موضوعية.

منهجية البحث:

سأتبع في الدراسة عدة أمور منهجية، بيانها كالتالي:

١-تحديد المفاهيم التي تحتاج إلى بيان.
٢-توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.
٣ -التزام الأمانة العلمية في نقل المعلومات من المصادر والمراجع.

٤-التركيز على موضوع البحث، وتجنب الاستطراد.

٥- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء

والصفحة.

٦-العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم ومنها: علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة وللآثار ولأقوال العلماء، وتمييز العلامات أو الأقواس، فيكون لكل منهم علامته الخاصة.

٧ - تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث.

١١ - أُتبع ذلك بالفهارس الفنية التي تبين ما تضمنه البحث.

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة، وأربعة مباحث، وهي كما يلي:

أهمية البحث وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

مشكلة الدراسة.

الدراسات السابقة.

منهج البحث.

منهجية البحث.

المبحث الأول: تعريف مصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني: علامات المؤنث وأقسامه

المبحث الثالث: مذاهب العلماء في مطابقة الفعل المسند للفاعل المؤنث المجازي.

المبحث الرابع: نماذج من الفعل المسند للفاعل المؤنث المجازي.

الخاتمة، وتشمل:

النتائج.

التوصيات.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول: تعريف مصطلحات الدراسة

مفهوم المطابقة لغة واصطلاحاً:

المطابقة لغة:

طابق فلان فلاناً، إذا وافقه وعاونه، وطابَقْتُ بين الشيئين: جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما(١)، والتطابق: الاتفاق، والمطابقة: الموافقة(٢).

قال ابن منظور:" وتطابق الشيئان: تساويا. والمطابقة: الموافقة. والتطابق: الاتفاق. وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما. وهذا الشيء وفق هذا ووفاقه وطباقه وطابقه وطبقه وطبيقه ومطبقه وقالبه وقالبه بمعنى واحد"(٣).

المطابقة اصطلاحاً:

عبر النحاة القدامى عن المطابقة بعدة تعبيرات، ومن ذلك:

فجاءت بمعناه اللغوي، وهو الموافقة، قال الزمخشري:"

وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الأفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون سواهما، أو كانت صفة يستوي فيها

---

(١) الفراهيدي، الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، ١٠٩/٥، الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م ، ٣٠/٩.

(٢) الجوهري، الصحاح، ١٥١٢/٤، نشوان، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ٤٠٦٤/٧، الرازي، مد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص١٨٨.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، ٢١٠/١٠.

المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علامة وهلباجةٍ وربعة ويفعةٍ"[١].

واستعملت بلفظها، المطابقة:

قال ابن يعيش:" مطابقة الصفة للموصوف"[٢].

وعبروا عن المطابقة بالإتباع:

قال ابن السراج: "ونعت النكرةِ نكرةٌ والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه"[٣].

عرفت المطابقة بعدة تعريفات، ومن ذلك:

المطابقة: "التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في الحكم، لوجود علاقة بينهما في الحكم، كالتذكير، والتأنيث، والإفراد والتثنية، والجمع، والرفع، والنصب، والجر والجزم، والعلاقة، كالتبعية والإسناد، وكون أحدهما حالاً من صاحبه"[٤].

وعرفت بأنها: "اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة، تجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً، بحيث يحث كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بين وحداته اللغوية تنافر"[٥].

مفهوم الفعل والفاعل لغة واصطلاحاً:

الفعل لغة: الفعل: كل عمل متعد، أو غير متعد، وهو أحد أقسام الكلمة الثلاثة، الاسم والفعل والحرف[٦].

---

(١) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م، ص١٥١.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ٢٤٤/٢.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٣/٢.

(٤) العنزي، يوسف محمد سعود، العدول عن المطابقة في الجملة العربية: دراسة نحوية تحليلية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، العدد(٢)، ٢٠١٤م، ٥٦٣.

(٥) المرجع السابق، ٥٦٣.

(٦) ابن سيده، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، ١٦٣/٢.

قال ابن فارس: "الفاء العين واللام أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل وغيره. من ذلك: فعلت كذا أفعله فعلا. وكانت من فلان فعلة حسنة أو قبيحة. والفعال جمع فعل. والفعال، بفتح الفاء: الكرم وما يفعل من حسن"(١).

الفعل اصطلاحاً: عرف النحاة الفعل بأنه: الفعل ما دل على حدث وزمان(٢).

مفهوم الفاعل:

قال ابن الأثير: "الفاعل في أصل الوضع هو: من أظهر الفعل من العدم إلى الوجود، وهو الفاعل الحقيقيّ"(٣).

وعرف بأنه: "الفاعل: اسم مرفوع تقدمه فعل، ودل على الذي فعل الفعل"(٤).

وعرفه الزمخشري بأنه: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً ، كقولك بضرب زيد، وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه، وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه، والأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً"(٥).

وعرفه ابن الحاجب بأنه: " الفاعل هو الذي نسب الفعل إليه: ولا فرق بين أن يكون الفعل دالا على أمر وجودي أو أمر نسبي أو أمر عدمي"(٦).

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥١١/٤.

(٢) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١٢ - ١٩٩٢م، ص٥٢، العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ٧٨/١.

(٣) البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ٩٤/١.

(٤) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ٣٧/١.

(٥) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٣٨.

(٦) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، الأمالي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م، ٢/ ٧٧٨.

وعرفه ابن مال بأنه: " الفاعل هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي، أو ما يقوم مقامه"[١].

وعرفه بدر الدين ابن ابن مالك، فقال: " الفاعل: هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل، أو اسم يشبهه"[٢].

تعريف المؤنث المجازي:

قال أبو بكر الأنباري: "من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر، والمؤنث؛ لأن من ذكَّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً"[٣].

المؤنث لغة: الأنثى: خلاف الذكر من كل شيء[٤]، والإناث: جماعة الأنثى[٥]، وآنثت المرأة، إذا ولدت أنثى، فهي مؤنث، وإذا كان ذلك عادتها فهي مئناث، وتأنيث الاسم، خلاف تذكيره[٦].

المؤنث اصطلاحاً: عرفه كمال الدين الأنباري: "ما كانت فيه علامة التأنيث، لفظا أو تقديراً"[٧].

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ٢/ ٥٧٦.

(٢) بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ١٥٧.

(٣) المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، ١/ ٥١.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،٢٤٤/٨.

(٥) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ١٠٦/١٥.

(٦) الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ٢٧٢/١.

(٧) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٦٥.

وقال الشريف الجرجاني: "المؤنث اللفظي: ما فيه علامة التأنيث لفظا، نحو ضاربة، وحبلى، وحمراء، أو تقديرا، وهو التاء، نحو: أرض، تردها في التصغير، نحو: أريضة.

والمؤنث الحقيقي: ما بإزائه ذكر من الحيوان، كامرأة وناقة، وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح، كالظلمة، والأرض، وغيرهما[١].

وعرفه الرضا بأنه: "كل ما فيه علامة التأنيث، ظاهره، أو مقدرة، سواء كان التأنيث حقيقيا، أو، لا"[٢].

المؤنث المجازي:

عرفه ابن السراج بأنه: "والحقيقي: المؤنث الذي له ذكر"، فيكون المؤنث المجازي ما ليس له ذكر[٣].

عرفه أبو بكر الأنباري، فقال: "ما كانت فيه علامة التأنيث، لفظاً أو تقديراً، وهو على ضربين حقيقي وغير حقيقي؛ فأما الحقيقي، فما كان له فرج الأنثى، نحو: المرأة ، والناقة، وأما غير الحقيقي، فما لم يكن له ذلك، نحو: القدر، والنار"[٤].

والنار"[٤].

عرفه ابن يعيش بأنه: "ما تعلق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو: قرية، وغرفة"[٥].

المؤنث المجازي: وهو الذي لا يلد ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه مختوما بعلامة تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة ... ، أم مقدرة؛ مثل: دار، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن

---

(١) الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ص٢٣٧.

(٢) الرضى، محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، : جامعة قار يونس - ليبيا ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م، ٣٢١/٣.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٤١٥/٢.

(٤) أبو بكر الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص٦٥.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٤٤٠.

الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً، إلا من طريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبينه"[١].

وعرف المؤنث المجازي: "المؤنث المجازي فهو كلمات في اللغة استعملت مؤنثة وإن كانت مما لا يبيض أو يلد، وقد دل على استعمالها مؤنثة أنه يشار إليها على أنها مؤنثة، ويعود الضمير المؤنث عليها في الكلام، مثل: "شجرة، برتقالة، يد، شمس، طريق"[٢].

وعرفته سهير أحمد بأنه: "ما اصطلح على تأنيثه بالوضع والاصطلاح، فاستعمل مؤنثا ، وليس مؤنثا حقيقياً ، فال يقابله ذكر، ولا يلد أو يبيض، وقد يكون هذا المؤنث محسوساً، كالأرض، والشمس ، وقد يكون معنوياً، كالنعمة والنجوى"[٣].

اختلف العلماء والدارسون في الماضي والحاضر في تعريف المؤنث المجازي، ويمكن تعريفه بأنه: كلمات استعملت مؤنثة، وإن كانت مما لا يتكاثر.

المبحث الثاني: علامات المؤنث وأقسامه

علامات المؤنث ثلاث:

الأول: الهاء في قائمة وراكبة[٤].

الثاني: الألف الممدودة في حمراء وخنفساء[٥].

الثالث: الألف المقصورة في مثل حبلى وسكرى[٦].

(١) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، ٤/ ٥٨٧.

(٢) عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، ص ٤٠٣.

(٣) أحمد، سهير أحمد محمد، الفعل المسند للمؤنث المجازي في الواقع اللغوي : القرآن الكريم نموذجاً، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد:٦٣، ٢٠١٢م، ص٣٣١.

(٤) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، ٢١٨/٢.

(٥) ابن الجزري، البديع في علم العربية، ١٩٤/٢.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/٣.

أقسام المؤنث:

١-أن يكون الاسم المؤنث فيه علامةٌ فاصلةٌ بينه وبين المذكر كقولك: خديجة وفاطمة، وأمامة وليلى، وسُعدى وعفراء.

٢- أن يكون الاسم مُستغنىً بقيامِ معنى التأنيث فيه عن العلامة كقولك: زينب ونوار وهند ودعد وفَخِذ وما أشبه ذلك.

٣- أن يكون الاسمُ المؤنث مخالفاً لفظه لفظ ذكره، مصوغاً للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفاً؛ لمخالفته لفظ ذكره مستغنىً فيه عن العلامة؛ كقولهم: جَدْي وعَناق وحَمَل ورخْل، وحمار.

٤-أن يكون الاسم الذي فيه علامةُ التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث، كنعامة للذكر، والأنثى، وكذلك بقرةً وجرادةٌ[١].

من خلال ما سبق يتضح أن المؤنث المجازي هو الذي لا يلد ولا يتناسب، وأن هناك أكثر من علامة تدل على التأنيث، وأن المؤنث منه ما هو حقيقي، وما هو مجازي.

المبحث الثالث: مذاهب العلماء في مطابقة الفعل المسند للفاعل المؤنث المجازي

اهتم العلماء بالتذكير والتأنيث، وتقسيم التأنيث إلى حقيقي ومجازي، فيقول ابن رشد:" والتذكير والتأنيث في المعاني إنما يوجد في الحيوان، ثم قد يتجوز في ذلك في بعض الأَلسنة، فيعبر عن بعض الموجودات بالأَلفاظ التي أَشكالها أَشكال مؤنثة وعن بعضا بالتي أَشكالها أَشكال مذكرة. وفي بعض الأَلسنة ليس يلفي فيه للمذكر والمؤنث شكل خاص، كمثل ما حكي أَنه يوجد في لسان الفرس. وهذا يوجد في الأَسماءِ والحروف. وقد يوجد في بعض الأَلسنة أَسماء هي وسط بين المذكر والمؤنث، على ما حكى أَنه يوجد كذلك في اليونانية"[٢].

---

(١) المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ٥٧/١.

(٢) نقلا عن، البهنساوي، حساوي، الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة والدرس اللغوي الحديث، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص١٠٣.

ومن قضايا التأنيث المهمة تأنيث الفعل مع الفاعل، حيث إن " تأنيث الفعل وتذكيره أمر دلالي فيه شيء من التوسع، فالفعل بذاته لا يذكر ولا يؤنث، حيث إن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن، والتذكير والتأنيث يكون للأجزاء المخلوقة، فالحدث ليس جنساً، لا يمكن وصفه بذكورة، أو أنوثة، لكن عند إطلاق التذكير والتأنيث على الفعل؛ فذلك للدلالة على تذكير الفاعل، أو نائبه، أو تأنيثهما"(١).

قال ابن يعيش: "فتلحق التاء الفعل للإيذان بأن فاعله مؤنث، كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو: "قاما أخواك"، و"قاموا إخوتك" للإيذان بعدد الفاعلين"(٢).

وقال ابن مالك: " تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث"(٣).

واختلف العلماء في مسألة مطابقة الفعل إذا أسند إلى فاعل مؤنث مجازي على قولين:

القول الأول: إذا أسند الفعل إلى فاعل مؤنث مجازي جاز في الفعل التأنيث والتذكير.

حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف(٤).

واشترطوا لذلك شروطاً:

١-أن يكون كون المسند فعلاً أو شبه.

٢-أن بكون التأنيث ظاهراً(٥).

---

(١) السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع، مجلة آداب الرافدين، العدد: ٤٥، ٢٠١٧م، ص٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٣٥٨.

(٣) شرح الكافية، لابن مالك، ٢/ ٥٩٥.

(٤) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ٢/ ٣٨.

(٥) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، ص ٨٦٠.

وهو مذهب سيبوي[١]، والمبرد[٢]، والزجاجي[٣]، والسيرافي[٤].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

قال تعالى: { فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ} [البقرة: ٢٧٥].

الشاهد: فموعظة: مؤنث مجازي، فاعل، والفعل جاء فعل ماضي، وقد جاء مذكراً.

قال سيبويه: "ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: {فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى}"[البقرة: ٢٧٥][٥].

قال المبرد: "ولو كان مؤنث الاسم لا معنى لتأنيث، ولا تذكير تحته، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التأنيث لجاز أن تذكر الفعل إن شئت، فتقول: أطفئ نارك، وجيء نساؤك؛ لأن هذا إنما هو تأنيث الجمع"[٦].

فالموعظة والوعظ سواء[٧].

وقال تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [يونس: ٥٧]

فجاء فعل ماضي، والتاء تاء التأنيث، وموعظة فاعل، وقد لحقت الفعل الذي فاعل مؤنث مجازي تاء التأنيث، فدل هذا على أن الأمر على الجواز.

قال ابن يعيش: " فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان، نحو: "النعل"، و"القدر"، و"الدار"، و"السوق"، ونحو ذلك، فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها، وإن لاصق، نحو:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، ١٤٦/٢.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م، ص١١٨.

(٤) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، ١/ ٢٥٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٣٩/٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ٥٩/٤.

(٧) ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٧٤/١.

"انقطع النعل"، و"انقطعت النعل"، و"انكسرت القدر"، و"انكسر القدر"، و"عمرت الدار"، و"عمر الدار"؛ لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً، ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي"(١).

ومن خلال ما سبق يتضح أن مذهب العديد من العلماء هو أن الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث غير حقيقي جاز في التذكير والتأنيث.

وقال الكفوي: "وكل ما تأنيثه ليس بحقيقي فتأنيثه وتذكيره جائز، تقدم الفعل أو تأخر، وهذا فيما إذا أسند إلى الظاهر، وكذا في صورة الفصل، إلا إذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في أسماء الذكور ك (زيد) إذا سميت به امرأة، فإنه مع الفصل يجب إثبات التاء، وأما إذا أسند إلى الضمير فالتذكير غير جائز لوجوب دفع الالتباس على ما صرح به الرضي وغيره، [قال الفراء في قوله تعالى: {قد كان لكم آية في فئتين} إنما ذكر لأنه حالت الصفة بين الفعل والاسم المؤنث، وكل ما جاء من هذا النوع فهذا وجهه"(٢).

ومن أدلتهم على جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي أن المؤنث المجازي محمول على معنى المذكر.

قال ابن الأنباري:" تقول: قدْ تخرقَتْ جُبَّتُك، وقد تخرق جبتُك، فمن أنث قال: أنثتُ الفعل؛ لأن الجبة مؤنثةٌ، ومن ذكر قال: الجبة في معنى التجبب"(٣).

القول الثاني: الفاعل الذي فاعله مؤنث مجازي حقه التأنيث.

وهو مذهب السهيلي:

قال السهيلي: "والأصل في هذا الباب أن الفعل متى انصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة"(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٣٦٠.
(٢) الكفوي، الكليات، ص٨١٨.
(٣) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ٢/ ٢١٢.
(٤) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م، ص ١٢٩.

أجمع العلماء على أن الفعل المسند إلى ضمير يعود على المؤنث المجازي جيب فيه التأنيث ، كالمؤنث الحقيقي، ولولا أن المؤنث المجازي حقه التأنيث ما التزم ذلك فيه قال تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}[الانشقاق: ١]، أي إذا انشقت السماء(١).

التزمت العرب تأنيث الخبر المسند إلى المؤنث المجازي، وصفته، والحال منه، والإشارة إليه، والضمائر الراجعة إليه، غير ضمير الفعل المسند إليه والعدد.

خبر المؤنث المجازي مؤنث، فقال تعالى: { ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة}

فالأرض اسم أصبح، ومخضرة خبر، وقد جاء خبر المؤن المجازي مؤنثاً، وهذا واجب(٢).

الصفة: وتؤنث صفة المؤنث المجازي، قال تعالى: {فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ}[الحاقة: ٢١]

في عيشة: جار ومجرور، وراضية صفة لعيشة، وجاءت مؤنثة، والموصوف مؤني مجازي(٣).

الضمير المرجع على المؤنث المجازي: قال تعالى: {يسألونك عن الساعة أيان مرساها}[القيامة: ٦]

فالضمير المؤنث في مراسها يعود على الساعة، وهي مؤنث مجازي، فدل هذا على أن المؤنث المجازي يجب إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إليه.

الإشارة: {قِسْمَةٌ ضِيزَى} [النجم:٢٢]، فقسمة مؤنث مجازي، وأشار إليه بالمؤنث مما يدل على وجوب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث المجازي.

الموصول: قال تعالى: {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ} [يس: ٦٣]، وقال تعالى: {وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون} [الزخرف: ٧٢]

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ٢/ ٥٩٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٠.

(٣) الاستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م، ١/ ٤١٦.

التي موصول، وهو وصف لجهنم، وهي مؤنث مجازي، وجاء الموصول بعدها مؤنثاً، فدل هذا على أن المؤنث المجازي يؤنث الفعل معه.

العدد: قال تعالى: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} [البقرة: ٦٠](١).

قال ابن هشام : "وأنثت مع المؤنث قال الله تعالى:{فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا}[البقرة: ٦٠]"(٢).

في حالة الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث المجازي فإن الفعل يجوز أن يؤنث مع الفاعل، ويجوز أن يذكر، ومن ذلك قوله تعالى: {وأخذ الذين ظلموا الصيحة}(٣).

الرأي الراجح:

الراجح في المسألة-والله أعلم- هو قول الجمهور، وذلك لما يأتي:

١-الشعر والنثر العربي به الكثر من الشواهد على تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي.

٢-لقد جاء القرآن الكريم بتذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث المجازي.

٣-ما استدل به القائلون بوجوب لحوق التاء الفعل المسند إلى المؤنث المجازي لا يصلح للوجوب، بل هو من أدلة الجواز.

تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع:

قال ابن السراج: " قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك، وليس تأنيث النساء تأنيثا حقيقيا، وإنما هو اسم للجماعة، تقول: قال النساء إذا أردت الجمع، وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع، وكذلك قوله عز وجل: {قالت الأعراب آمنا} ، إنما أنث لأنه أراد الجماعة"(٤).

---

(١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ٤٣٧.

(٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ص٥٩٩.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو،١٧٤/١.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ١٠٢.

فالجمع يجعل الاسم مؤنث مجازي، حيث يكسبه التأنيث، قال ابن يعيش: " إن الجمع يكسب الاسم تأنيثا؛ لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة "الدار" و"النعل" ونحوهما، فلذلك إذا أسند إليه فعل، جاز في فعله التذكير والتأنيث. فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره. ألا تراك تقول: "قامت الرجال"، و"قام النساء"، فتؤنث فعل "الرجال" مع أن الواحد منه مذكر، وهو "رجل"، وتذكر فعل "النساء" مع أن الواحد "امرأة". قال الله تعالى: {قالت الأعراب} (١) {وقال نسوة} (٢). ولا فرق بين العقلاء وغيرهم، فـ "الرجال" و"الأيام" في ذلك سواء؛ لأن التأنيث للاسم لا للمسمى"[١].

فالتأنيث المجازي بسبب الجمع الطارئ على الاسم، أزال عنه حكم التأنيث لمفرد ذلك الجمع، كما أزال التذكير الحقيقي مفرده في نحو: قال النسوة، وقالت الرجال[٢].

تذكير الفعل وتأنيثه إذا فصل بين الفعل والفاعل:

يجوز تذكير الفعل وتأنيثه إذا فصل بينه وبين الفاعل فاصل، وذلك نحو قوله تعالى: {وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ} [البقرة: ٤٨]، قرأ عوام القراء بالتذكير(ولا يقبل) على معنى: ولا يُقبلُ منها شفعٌ، وقرأ أبو عمرو: (ولا تقبل منها شفاعةٌ)، فأخرج الفعل مؤنثاً على لفظ الشفاعة، فدل هذا على أن الفعل إذا فصل بينه وبين الفاعل المؤنث بفاصل جاز تأنيث الفعل وتذكيره[٣].

قال المبرد: " ألا ترى أن النحويين لا يقولون قام هند وذهب جاريتك، ويجيزون حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حذف"[٤].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٣٧٦.

(٢) السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، تذكري الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع، ص٨.

(٣) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث، ٢/ ٢١٣، السامرائي، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م، ٢/ ٦٣.

(٤) المبرد، المقتضب، ٢/ ٣٣٨.

ورأى سيبويه أن سبب الحذف إغناء ذكر المؤنث عن ذكر التاء، فقال: " وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين اظهروهم عن الواو والألف، وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير"(١).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، وهذا أمر ليس متفق عليه بين العلماء، ولكن الأكثر عليه، وهو الرأي الراجح.

المبحث الرابع: نماذج من الفعل المسند للفاعل المؤنث المجازي

قال تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: ٤٨]

الشاهد قوله(تجزي نفس)، فهي فعل وفاعل، وجاء الفعل مؤنثاً مع الفاعل المؤنث مجازي، وذلك على الجواز، فيجوز: يوم لا يجزي تفس.

وقال تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ} [البقرة: ٢٥١]

قوله(فسدت الأرض) فعل وفاعل، والأرض مؤنث مجازي، وقد جاء معه الفعل مطابقاً له على الجواز، فيجوز في الفعل التذكير، والتأنيث.

وقال تعالى: {وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} [آل عمران: ٦٩]

الشاهد(وَدَّتْ طَائِفَةٌ)، فعل وفاعل، وطائفة مؤنث مجازي، ولقد جاء الفعل مؤنثاً، على الجواز، فالفعل المسند للفاعل المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث على الراجح من أقوال أهل العلم.

قال تعالى: {قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} [آل عمران: ١١٨]

الشاهد: بدت البغضاء، جملة من فعل وفاعل، والفاعل مؤنث مجازي، فجاء الفعل مؤنثاً على الجواز.

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨.

قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ .."قرأ حمزة (توفاه) على التذكير، والباقون بالتاء على التأنيث(توفته)، والفاعل رسلنا، وهو مؤنث مجازي، والقراءتان على أن الفعل إذا أسند إلى المؤنث المجازي جاز فيه التذكير والتأنيث(١).

وقال تعالى : {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ} [الأنعام: ١٥٨]

قرأ حمزة وخلف(يتوفّاهم الملائكة) بالياء مذكراً، وقرأ الباقون: تأتيهم بالتأنيث(٢)، والفاعل الملائكة، وهو مؤنث مجازي، واختلفت القراءات فيه، تبعاً لاختلاف القاعدة النحوية، التي تنص على جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا أسند إلى فاعل مؤنث مجازي.

وقال تعالى: {مِنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ} [التوبة: ١١٧]

قرأ حفص وحمزة: {يَزِيغُ قُلُوبُ} بالياء، وقرأ الباقون بالتاء(تزيغ)(٣)، حيث إن الفعل يجوز فيه التذكير والتأنيث؛ لكونه مسنداً إلى فاعل مؤنث مجازي: قلوب.

قال تعالى: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} [الرعد: ١٦]

(تستوي الظلمات) فعل وفاعل، والظلمات مؤنث مجازي، وقد قرأ حفص وحمزة والكسائي بالياء على الغيبة، والباقون بالتاء على الخطاب(٤)، وسوغ ذلك أن الفعل المسند إلى المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث.

---

(١) النشار، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (المتوفى: ٩٣٨هـ)، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م، ص ١١٦.

(٢) نجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر، المحقق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م، ٢/ ٥٣٢.

(٣) أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤ هـ)، التيسير في القراءات السبع، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م، ص ٣٧٤.

(٤) ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن (المتوفى: ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م(٩٨).

من خلال ما سبق يتضح أن الأمثلة على جواز تذكير الفعل المسند إلى فاعل مؤنث مجازي وتأنيثه كثيرة جداً، وهذا يدل على رجحان القول القائل بذلك، وضعف قول من قال بأنه يلزم حالة واحدة، وهي التأنيث.

الخاتمة

النتائج:

١. **المطابقة هي اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة، تجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً.**
٢. **المؤنث: هو ما كانت فيه علامة التأنيث، لفظا أو تقديراً.**
٣. **المؤنث المجازي: اصطلح على تأنيثه بالوضع والاصطلاح، فاستعمل مؤنثا ، وليس مؤنثا حقيقياً.**
٤. **ذهب الكثير من العلماء هو أن الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث غير حقيقي جاز في التذكير والتأنيث.**
٥. **أن الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، وهذا أمر ليس متفق عليه بين العلماء، ولكن الأكثر عليه، وهو الرأي الراجح.**

التوصيات:

١. **المطابقة من الموضوعات التي بحاجة إلى مزيد من الدراسة.**
٢. **مطابقة الفعل للفاعل المؤنث المجازي في المعلقات السبع من الموضوعات التي تستحق الدراسة.**
٣. **الاهتمام بمثل هذه الموضوعات والتي هي محل خلاف بين العلماء.**

المصادر والمراجع

١. السامرائي، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٢. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، الأمالي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٣. ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٤. ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥. ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن (المتوفى: ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

٦. ابن سيده، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٨. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
١٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
١١. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢. أبو بكر الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٣. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
١٤. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤ هـ)، التيسير في القراءات السبع، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
١٥. أحمد، سهير أحمد محمد، الفعل المسند للمؤنث المجازي في الواقع اللغوي : القرآن الكريم نموذجاً، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد:٦٣، ٢٠١٢م.

١٦. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .
١٧. الاستربادي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.
١٨. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، المحقق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٩. بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٠. البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٢١. البهنساوي، حساوي، الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة والدرس اللغوي الحديث، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
٢٢. الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٢٣. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
٢٤. الرازي، مد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة

العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٥. الرضى، محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، : جامعة قار يونس - ليبيا ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
٢٦. الزجاجي، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
٢٧. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٢٨. السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع، مجلة آداب الرافدين، العدد: ٤٥، ٢٠١٧م.
٢٩. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
٣٠. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
٣١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي(المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٣٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
٣٣. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من

العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٣٤. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٥. العنزي، يوسف محمد سعود، العدول عن المطابقة في الجملة العربية: دراسة نحوية تحليلية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، العدد(٢)، ٢٠١٤م.
٣٦. عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب.
٣٧. الفراهيدي، الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٨. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت.
٣٩. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت.
٤٠. المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٤١. نجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر، المحقق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٤٢. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٣. النشار، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (المتوفى: ٩٣٨هـ)، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
٤٤. نشوان، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.